Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 48-67
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.4

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The effect of applying IFRS 9 in evaluation the Earning Quality in Iraqi private banks

Assist Lecturer: Hasanain S. Rashid
College of Administration and Economics
Baghdad University
Hasnainsalim@mtu.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Mohammed A. Al-Azzawi
College of Administration and Economics
Baghdad University
Mohamed.ibrahim@coadec.uobaghdad.edu.iq

Abstract

This research aims to assess the Earning quality after the application of the International Financial Reporting Standard IFRS 9 in Iraqi private banks. For the purpose of achieving the objectives of the research, the researcher measured the impact of IFRS 9 on the evaluation Earning quality of private Iraqi banks in terms of profit practice (Using the modified Jones 1991 model, and in terms of practice Earning Management) and accounting conservatism (Using the market-to-book value model by Jain & Rezaea 2004). The researcher reached a set of conclusions, the most important of which is that: The IFRS 9 standard does not affect the earning quality in terms of the practice of earning management in Iraqi private banks. While the IFRS 9 standard effects on the Earning quality in terms of the practice of accounting conservatism in private Iraqi banks. The researcher also presented a set of recommendations, the most important of which is that private Iraqi banks should take into account when practicing a conservative accounting policy when forming profit provisions and their quality because this is reflected in the decisions of investors and users of financial statements and reports.

Keyword: IFRS 9, Earnings Quality, Earnings Management, Accounting Conservatism.

تأثير تطبيق معيار IFRS 9 في تقييم جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة

م.م. حسنين سالم رشيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

أ. م. د. محمد عبد الله إبراهيم العزاوي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص

يهدف هذا البحث في تقييم جودة الارباح بعد تطبيق معيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 في المصارف العراقية الخاصة، ولغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث بقياس تأثير المعيار IFRS 9 في جودة الارباح المصارف العراقية الخاصة بدلالة ممارسة الارباح (استخدام أنموذج Jones 1991 المعدل)، وبدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي باستخدام أنموذج القيمة السوقية الى

jaes@tu.edu.iq | تاريخ القبول: 2022/8/2 | تاريخ الاستلام: 2022/7/26

الدفترية من قبل (Jain & Rezaea 2004). وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن معيار IFRS 9 لا يؤثر على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح في المصارف العراقية الخاصة، في حين يؤثر معيار IFRS 9 في جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة، كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها على المصارف العراقية الخاصة الاخذ بنظر الاعتبار الارباح وجودتها عند ممارسة سياسة محاسبية متحفظة عند تكوين المخصصات لان ذلك ينعكس على قرارات المستثمرين ومستخدمي القوائم والتقارير المالية.
الكلمات المفتاحية: معيار IFRS 9، جودة الارباح، ادارة الارباح، التحفظ المحاسبي.

المقدمة

أدت الازمات المالية العالمية الى توحيد الجهود من قبل الهيئات التنظيمية للمهنة المحاسبية في العالم من اجل عكس حقيقة ممارسات الوحدات الاقتصادية، ومع سرعة انتشار العولمة سعت هذه الهيئات الى ايجاد الثغرات في المعايير المحاسبة الدولية من خلال مراجعتها واصدار معايير لها القابلة للمقارنة عالميًا على تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق المالية حول العالم، وبما يتيح ذلك للمستثمرين وغيرهم في السوق اتخاذ قرارات استثمارية واقتصادية مستنيرة بشأن فرص الاستثمار والمخاطر وتحسين تخصيص رأس المال، لذا قام كل من مجلس المعايير المحاسبي الدولي IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالي FASB بالاستجابة الى الانتقادات الموجهة للمعايير المحاسبية ودورها في الازمة المالي في 2008، من خلال العمل المشترك على مراجعة شاملة للمعايير المحاسبية عن الادوات المالية، واستجابة لهذه الانتقادات اصدرIASB في 2014 المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9. ولقد واجهت المصارف العراقية الخاصة في الآونة الاخيرة صعوبات في تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةIFRS في ظل دورها الفعال لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي فأنها تسعى الى الالتزام الكامل بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والذي الزم تطبيق معايير المحاسبة الدولية الصادرة من مجلس المعايير الدولي للمحاسبة IASB، ويقسم البحث الى اربعة محاور اذ يتضمن المحور الاول منهجية البحث ودراسات سابقة، اما المحور الثاني يوضح الجانب النظري لمتغيرات البحث (معيار IFRS 9 وجودة الارباح)، في حين يذهب المحور الثالث الى الجانب العملي للبحث، واخيرا المحور الرابع يتطرق الى الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات السابقة

أولا. منهجية البحث:

1-1-1. مشكلة البحث: ان انفتاح الاقتصاد العراقي على العولمة بعد 2003 الزم الوحدات الاقتصادية العراقية التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS من قبل القطاع المصرفي، وفي ظل سعي القطاع المصرفي ان يأخذ دوره في دعم الاقتصاد العراقي وذلك من خلال مواكبة التطور في ممارسة المعايير الدولية تسعى المصارف العراقية الخاصة الى تحقيق جودة في ارباحها، وعليه فإن تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 ما هو الا تحدي تواجهه المصارف العراقية الخاصة في تحقيق الجودة في ارباحها، ومما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

1. ما هو تأثير تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 (الادوات المالية) على جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة؟

1-1-2. اهمية البحث: يستمد البحث اهميته مما يأتي:

1. اهتمام المصارف العراقية الخاصة بمعايير الدولية للإبلاغ المالي وبشكل خاص المعيار (IFRS 9) كونه يمثل الحجر الاساس لمواجهة المخاطر المستقبلية التي قد يتعرض لها المصرف من خلال عمل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2. ان تقييم جودة الارباح في المصارف العراقية يساعد الاطراف الداخلية والخارجية لمعرفة اداء المصرف ولاتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين.

1-1-3. اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

1. عرض ومناقشة المعيار IFRS 9 من حيث القياس والتصنيف للموجودات المالية وأنموذج الخسائر الائتمانية (الانخفاض في قيمة الموجودات).
2. عرض ومناقشة مفهوم واهمية جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة.
3. بيان تأثير تطبيق المعيار IFRS 9 في تقييم جودة الارباح المصارف العراقية الخاصة بعد ان إلزام تطبيقه في 2018.

1-1-4. فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضيات الاتية:

1. الفرضية الرئيسية الاولى:

H0: لا يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح **بدلالة ممارسة ادارة الارباح** في المصارف العراقية الخاصة.

H1: يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح **بدلالة ممارسة ادارة الارباح** في المصارف العراقية الخاصة.

2. الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة **ممارسة التحفظ المحاسبي** في المصارف العراقية الخاصة.

H1: يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة **ممارسة التحفظ المحاسبي** في المصارف العراقية الخاصة.

1-1-5. مخطط متغيرات البحث:

الشكل (1): مخطط متغيرات البحث

1-1-6. حدود البحث:

1. الحدود المكانية للبحث: يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: القوائم والتقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث للمدة من (2012 ولغاية 2021).

1-1-8. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي يبلغ مجموعها (43) مصرفا لعام 2021 بضمنها (17 مصرف اسلامي)، ولقد تم اختيار (5) مصارف خاصة تكون نسبة مساهمين شركات ومصارف عالمية أكثر من 51% كونها تطبق المعيارين (IFRS9) منذ 2016 مما يؤكد دقة التقارير السنوية المنشورة، وهذه المصارف (مصرف الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف عبر العراق، مصرف المنصور الاستثماري، مصرف بغداد).

ثانياً. دراسات السابقة:

1. **دراسة (محمد، حامد: 2017):** وهي بحث بعنوان (دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسة الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية)، ولقد اشارت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة ما بين تبني المعيار IFRS 9 وتأثيره على السياسة الائتمانية في عينة مكونة من ثلاثة مصارف عربية مركزية تم اختيارها بناءا على تقسيم الدول العربية لثلاثة مجموعات حسب درجة ومستوى تبني تلك الدول لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بالإضافة الى واقع تبنيها معيار IFRS 9.واستنتجت الدراسة الى ان التغيير في نموذج خسائر المتوقعة سيحدث قيودا في السياسة الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية.
2. **دراسة (شحاته، 2019):** وهي بحث بعنوان (انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار IFRS 9 ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية)، ولقد هدفت الى دراسة التحديات التي تواجه المصارف المصرية عند تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 (الادوات المالية) ولعل اهمها قياس مخصص الخسائر الائتمانية على اساس الخسائر المتوقعة وكذلك الاثر الضريبي من خلال الانتقال من IAS 39 الى IFRS 9. وذلك من خلال اختيار عينة من البنوك المصرية، حيث تمثلت اختيار أكبر بنك مصري من حيث الايرادات السنوية ومن حيث مخصص خسائر الائتمان وهو المصرف الاهلي المصري، ومصرف القاهرة ومصرف مصر وهي اكبر المصارف الحكومية في مصر. واستنتجت الدراسة ان هناك اختلاف بين طريقة تكوين مخصص الخسائر وفق متطلبات معيار IFRS 9 عن متطلبات معيار IAS 39 وان تكوين مخصص خسائر الائتمان وفق موذج الخسائر المتوقعة يؤثر على نتيجة اعمال القوائم الختامية بزيادة عبئ التدني وكما يؤثر على انخفاض صافي الربح.
3. **دراسة (Farkas, 2016):** وهي بحث بعنوان (التفاعل ما بين مدخل الخسائر المتوقعة وفقا IFRS9 والقواعد الرقابية وأثرها على الاستقرار المالي)، ولقد هدفت هذه الدراسة الى دراسة التفاعل بين مدخل الخسائر المتوقعة الجديد من IFRS 9 مع قواعد الرقابة وتقييم الآثار المحتملة على الاستقرار المالي من خلال اختيار العينة HSBC القابضة شركة متعددة الجنسيات بنك الاستثمار والخدمات المالية القابضة البريطانية. وكانت هذه سابع أكبر بنك في العالم بحلول عام 2018 وتوصلت الى ان مقارنة النموذج وفق معيار 9 مع IAS 39 هو أكثر ملائمة لتوفير معلومات عن الخسائر الائتمانية المتوقعة المستقبلية. وكما يعد نموذج توقع الخسائر للمعيار IFRS9هو أكثر محاذاة " مع الخسارة المتوقعة التنظيمية في إطار نهج IRB وفق مقررات بازل.
4. **دراسة (Engelmann, Pham: 2019):** وهي بحث بعنوان (قياس اداء قروض المصارف وفقا الى بازل 3، FASB/IFRS9/2) والتي هدفت الى تقديم إطار مقترح لقياس اداء القروض التي تأخذ في نظر الحسبان جميع قواعد التنظيمية ذات الصلة والمستخدمة لتحديد معلمات مخاطر

الائتمان. وفق بازل 3، 2/ FASB/IFRS 9 بالاعتماد على النماذج الاحصائية، وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان احتساب LLP وفق IFRS9 او FASB غير ملائم لاحتساب الخسائر المتوقعة كما ان القياس الدقيق لأداء القروض لا يتحقق من خلال سنة او سنتين وانما تأخذ بنظر الاعتبار العمر الكامل بالحسبان.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

ركزت الدراسات السابقة على تبني تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 بشكل منفرد على المصارف عينة البحث من حيث النماذج التي تحتسب الخسائر الائتمانية. وكما تناولت الدراسات السابقة تبني المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 بالاعتماد على نموذج الخسائر الائتمانية ECL وخصوصا في الدراسات الاجنبية. وايضا قد تناولت مجالات مختلفة لتبني المعيار IFRS 9 من حيث المخاطر الائتمانية ومخصصات القروض الإفصاحات المحاسبية وفق المعيار IFRS7 والعلاقة ما بين تبني المعيار IFRS 9 وادارة الارباح. ويساهم البحث في ايجاد تأثير المعيار IFRS 9على جودة الارباح من حيث ممارسة ادارة الارباح والتحفظ المحاسبي.

المحور الثاني: عرض ومناقشة المعيار IFRS 9 وجدوده الارباح في المصارف العراقية الخاصة

المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9: إن حدوث الازمة المالية العالمية في 2008 والانتقادات الموجهة الى المعيار IAS 39 كانت الدافع الرئيسي لتوجه مجلس المعايير المحاسبة الدولي IASB لتبني مشروع لاستبدال المعيار IAS39 (الشيخي، الرجا، 2016: 15)، وكان رأي الكثير من الخبراء في مشاكل التلاعب في القيمة العادلة وتأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية والتعقيد والغموض في المحاسبة عن المشتقات المالية من اهم الاسباب في تفاقم الازمة المالية. ورداً على ذلك قام رؤساء دول مجموعة العشرين G20 ومجلس الاستقرار المالي FASB وعدد من المستثمرين واصحاب المصلحة بدعوة كل من IASB للتعاون مع FASB من اجل تخفيض تعقيد المعايير المحاسبية عن الأدوات المالية، وبالتالي قدم مجلس المعايير المحاسبة الدولي في 2009 مشروع لاستبدال المعيار IAS 39 ليحل المعيار الجديد IFRS 9 وتمت عملية الاستبدال خلال ثلاث مراحل استمرت من 2009 ولغاية 2013 وفي 2014 تم إصدار النسخة النهائية لمعيار IFRS9 واصبح ملزماً للتطبيق في 2018، وتكمن أهمية المعيار IFRS 9 بمجموعة من المميزات وكما يلي (الشيمي، المنصوري، 2021: 450):

أ. يعد اول معيار شامل للاعتراف وتصنيف وقياس عن الادوات المالية.

ب. يشتمل نطاق المعيار على أغلب الادوات المالية ما عدا فئات قليلة مثل الايجارات او التأمين.

ج. يعتمد بشكل كبير على القيمة العادلة في قياس الادوات المالية.

ولقد قُسم المعيارIFRS9 الى ثلاث مراحل (هاشم، حسين، 2020: 5) (Delloitte, 2016: 2) (IBDO, 2019: 5):

1. تصنيف وقياس الادوات المالية) يعتمد على ثلاث تصنيفات للأدوات المالية)
2. الانخفاض في قيمة الموجودات (تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL)
3. المحاسبة عن التحوط.

التصنيف والقياس وفق المعيار IFRS 9: لقد تم تطوير المعيار IFRS9 لتصنيف وقياس الموجودات المالية استجابة لآراء أصحاب المصلحة والواسعة الانتشار وذلك لان المنهج الوارد في

معيار IAS 39 كان مبنيًا على القواعد ومعقدًا للغاية. ويحتوي على العديد من فئات التصنيف للموجودات المالية ولكل فئة قواعدها الخاصة لتحديد الموجودات المالية المطلوبة أو المسموح لها بالانتماء إلى تلك الفئة او لتحديد وقياس الانخفاض في قيمة الموجودات. وكما إن المعيار IFRS 9 قدم منهجًا مختلف قائمًا على المبادئ الذي ينطبق على جميع الموجودات المالية. وان هذا المنهج يعتمد على مواءمة القياس مع خصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجود والطريقة التي تديرها الوحدة الاقتصادية بها. وعليه فإن القياس المتوافق مع هذين العاملين يوفر لمستخدمي البيانات المالية معلومات مفيدة حول المبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية (EFRAG, 2020: 4). وكما أن تصنيف وقياس الأدوات المالية يعد واحدة من أكثر القضايا المحاسبية الهامة للإبلاغ عن قيم الموجودات والمطلوبات في القوائم المالية. وعليه يتوجب على الوحدة الاقتصادية تحديد كيفية تصنيف ادواتها المالية بالإضافة الى قياسها على وفق المعيار IFRS9، وبذلك فان التصنيف والقياس يعدان من أحد المعايير الهامة للمحاسبة عن الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات المالية في المعيار IFRS9 (Gope, 2018: 2385).

تصنيف الموجودات المالية وفقا للمعيار IFRS 9: ينبغي على الوحدة الاقتصادية تصنيف ادواتها مالية وفقا للمعيار IAS39 الى أربع فئات بالاعتماد على توجه ونية الادارة بغض النظر عن طبيعة الموجود المالي وتدفقاته النقدية. اما تصنيف الادوات المالية بموجب المعيار IFRS 9فيتم من خلال قياسها اما بالتكلفة المطفأة او القيمة العادلة بالاعتماد على نموذج الاعمال والخصائص النقدية التعاقدية المطبق من قبل الوحدة الاقتصادية (Kieso, 2020: 1342). وعليه يتم التصنيف عندما تكون الوحدة الاقتصادية طرفا بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناءا على:

1. **اختبار نموذج الاعمال (Business Model Test):** -

يعتبر مصطلح (نموذج الاعمال) من المصطلحات الغير واضحة في علم المحاسبة ولوحظ ان استخدام هذا المصطلح لاول مرة من قبل IASB في المعيار IFRS 9 الذي ينص على ان يتم تصنيف الموجودات المالية وفق ثلاث تصنيفات بالاعتماد على كيفية ادارة الوحدة الاقتصادية لأدواتها المالية من خلال نموذج الاعمال المتبع (Disle et al., 2016: 90).

ويشار الى نموذج الأعمال بإنه كيفية قيام الوحدة الاقتصادية إدارة موجوداتها المالية لتوليد التدفقات النقدية سواء عن طريق جمع التدفقات النقدية التعاقدية، او البيع أو كليهما، وينبغي تحديد نموذج أعمال الوحدة الاقتصادية على مستوى يعكس كيفية ادارة مجموعة الموجودات المالية معا لتحقيق هدف عمل معين وان لا يعتمد نموذج أعمال الوحدة الاقتصادية على نوايا الإدارة فيما يخص اداة مالية فردية وانما يجب تحديده وفق مستوى عال او على مستوى تجميعي للمحفظة ككل. وقد يكون لدى الوحدة الاقتصادية أكثر من نموذج عمل واحد لإدارة الموجودات المالية (Dellotte, 2016: 28).

ويتضمن نموذج الاعمال خطوات اساسية وكلاتي (Gop, 2018: 2386):

أ. تصنيف الموجود المالي في مجموعات او محافظ منفصلة وفقا للطريقة التي يتم ادارتها.

ب.تحديد الاهداف التي حددتها الاقتصادية في سياق اعمالها لإدارة مجموعة او محفظة.

ج. بناءاً على أهداف المحفظة يتم تصنيف كل مجموعة او محفظة الى ثلاث تصنيفات سوف يتم التطرق لها بشكل مفصل لاحقا.

وان تقييم نموذج الأعمال يتطلب ايضا درجة معينة من الحكم بدلا من تحديدها عامل واحد فقط، ويتطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS9 من الوحدة الاقتصادية ان تنظر في جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة في تأريخ التقييم وتشمل الأدلة الموصى بها.

ويمكن التمييز بين ثلاثة انواع من نماذج الأعمال التي تمكن الوحدة الاقتصادية من خلالها ادارة موجوداتها المالية وكما هو موضوح في الشكل (5) (DiplFR, 2021: 180) (حسونة، 2017: 37) وهي:

أ. نموذج أعمال يهدف الى الاحتفاظ بالأدوات المالية (اداة الدين) لتحصيل التدفقات النقدية (استخدام التكلفة المطفأة لقياس هذا النموذج).

ب. نموذج أعمال يهدف الى الاحتفاظ بالأدوات المالية (اداة الدين) او بيعها وتحصيل التدفقات النقدية (استخدام القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لقياس هذا النموذج) .

ج. نموذج أعمال يهدف الى الاحتفاظ بالأدوات المالية (اداة الدين) للمتاجرة (استخدام القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لقياس هذا النموذج)، ويوضح الشكل (2) نماذج الاعمال.

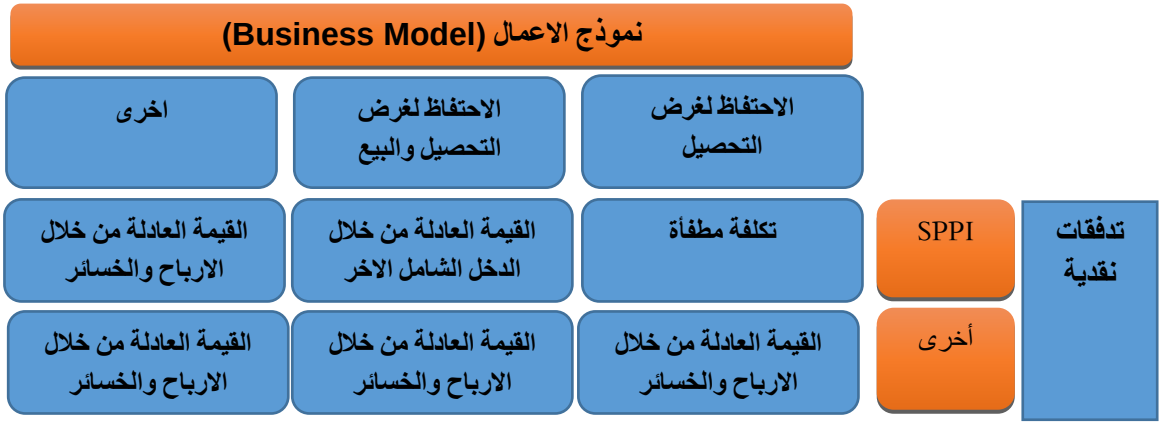

الشكل (2): نماذج الاعمال وفق IFRS 9

Source: IFRS 9, Financial Instruments and research opportunities, 2021: 8

اختبار نموذج التدفقات النقدية التعاقدية: ان الهدف من هذا الاختبار هو تقييم ما إذا كانت الادارة تحتفظ بالأدوات المالية لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية المتمثلة بأصل المبلغ (principal amount) والفوائد (Interest) وهذا الشرط ضروري للموجود او مجموعة من الموجودات المالية (PWC, 2014: 7)، ويعرف أصل المبلغ بانة القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي والتي قد تكون مختلفة عن مبلغ المتعاقد عليه الاساسي (BDO, 2019: 17)، ولتحديد الفائدة هنالك عدة عوامل ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار:

أ. القيمة الزمنية للنقود.

ب. مخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ المستحق خلال فترة محددة من الزمن.

ج. مخاطر الاقتراض الاخرى والتكاليف.

وتم تصميم اختبار SPPI لفحص الموجودات المالية التي تطبق طريقة الفائدة الفعالة (EIM) لمعرفة اما ان تكون موجودات مالية مستمرة بالتدفقات النقدية اي قابلة للحياة (Viable) او لا توفر معلومات مفيدة عن عدم التأكد او التوقيت المناسب ومقدار التدفقات النقدية التعاقدية (EY, 2014: 9). ولقد قدم المعيار IFRS9 توجيهات بشأن كيفية تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية قد تم تعديلها بالقيمة الزمنية لاحد عناصر النقود او يمكن استخدام كل من اختبار

النوعي والكمي للتدفقات النقدية التعاقدية لتحديد ما إذا كان القيمة الزمنية للنقود تحدد معدل الفائدة خلال مدة زمنية. ويقترح المعيار ايضا على الوحدة الاقتصادية ان تقارن الادوات المالية التي تولد تدفقات نقدية الغير معدلة مع المعدلة فاذا كان هناك اختلاف كبير فأنها لا تعتبر تدفقات نقدية تعاقدية وانما يجب قياسها (FVPL)بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

ولتصنيف الموجودات المالية وفقا لنموذج الاعمال وخصائص التدفق النقدي التعاقدي على حدد المعيار IFRS 9 تصنيف الموجودات المالية وفيما يلي:

1. **موجودات مالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة Amortizing Cost:** يتم قياس الموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي[1] وفق هذا التصنيف بالتكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطيين الاساسيين (متعب، 2021: 29):

أ. ان الهدف من نموذج الاعمال الذي تتبعه الوحدة الاقتصادية لإدارة موجودتها المالية هو الاحتفاظ بالموجودات المالية لغاية تأريخ الاستحقاق لتوليد وتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية (Hold to Collect) وليس هناك النية في بيعها قبل تأريخ الاستحقاق. وفي حال حدوث بيع للموجودات المالية فإن ذلك يعتبر حدث عرضي استثنائي ولا ينتج عن البيع تغييرات جوهرية في التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالموجود المالي.

ب.ان يترتب على الشروط التعاقدية للموجود المالي تدفقات نقدية في تأريخ محدد والتي تتمثل بأصل المبلغ والفوائد. ومن الأمثلة على الأدوات المالية التي من المحتمل أن تكون مصنفة ومحسوبة ضمن التكلفة المطفأة لمعيار IFRS 9 تشمل (BOD, 2019: 15):

- ❖ المدينون
- ❖ القروض المدينة
- ❖ الاستثمارات في السندات الحكومية التي لم يحتفظ بها لغرض المتاجرة
- ❖ الاستثمارات في الودائع بأسعار الفائدة القياسية.

2. **موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة:** يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن هذا التصنيف الى فئتين وكلاتي:

أ. **موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر:** يتم التصنيف وفق هذا النموذج بالنسبة الى الموجودات المالية (ادوات الدين Debt Instrument) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عندما يكون الهدف من النموذج الذي تنتمي اليه الادوات المالية هو الاحتفاظ بالأدوات المالية من قبل الوحدة الاقتصادية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او بيعها. وكذلك يترتب على الشروط التعاقدية للموجود المالي تدفقات نقدية في تأريخ محدد والتي تتمثل بأصل المبلغ والفوائد (حسونة، 2017: 38). وبموجب النموذج يتم القياس بالقيمة العادلة عند القياس اللاحق للاعتراف المبدئي للموجود المالي مع تسجيل التغيرات في قائمة الدخل الشامل الاخر، ويسجل العائد عن هذه الادوات (ايراد الفوائد) في قائمة الارباح والخسائر، وفي حال انخفاض القيمة العادلة لهذه الادوات المالية تخضع الى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث تسجل في قائمة الارباح والخسائر في حين تسجل باقي التغيرات في قائمة الدخل الشامل الاخر تحت بند التغيير في القيمة العادلة (حميدات، 2019: 493).

[1]- عند الاعتراف الأولي عن الأدوات المالية يتم قياسها بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملات ما لم تكون الادوات المالية ضمن تصنيف FVTPL، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بتكاليف المعاملات مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة. ويتم تحديد القيمة العادلة وفقا المعيار الدولي للبلاغ المالي IFRS 13.

ب. **موجودات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر** يتم تصنيف الموجودات المالية وفق هذه الفئة عندما لا تستوفي الموجودات المالية شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر. ويجب توفر الشروط الأساسية التالية (محمد والمشهداني، 2022: 43):

- ان يتم الاحتفاظ بها اساساً لأغراض البيع او المتاجرة او اعادة شراؤها في المستقبل القريب.
- ان تكون ضمن او جزء من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تدار معا وبالتالي يوجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لكسب الأرباح على المدى القصير.

ولا تخضع الادوات ضمن هذا النموذج الى احتساب الخسائر الائتمانية وبالتالي يتم تسجيل جميع التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الارباح والخسائر مع الالتزام باحتساب القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS13. (Koppeschaar et al., 2019: 442)، وكما يمكن تصنيف الاستثمارات في حقوق الملكية (الاسهم) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح والخسائر في حالة الاستثمار غير محتفظ به للمتاجرة وتم تصنيفه من قبل الوحدة الاقتصادية بالقيمة العادلة من خلال دخل الشامل الاخر عند الاعتراف الاولي للأدوات المالية. وان تصنيف الموجودات المالية يبدأ من الاعتراف المبدئي بالأدوات المالية في تأريخ الاعتراف حيث يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه الوحدة الاقتصادية طرفًا في الشروط التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية (مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق) (رشيد، 2020: 9)

وتقوم الوحدة الاقتصادية بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نماذج الاعمال (Business Models) لإدارة الموجودات المالية وبعد اجراء اختبار التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI)، وبناءا على ذلك يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (Amortizing Cost) حيث يتم اثبات هذه الموجودات بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء شريطة إلا تكون هذه الموجودات قد حيزت لغرض المتاجرة، أو مسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر. وتكون التدفقات النقدية المتعلقة بها اما على شكل دفعات (ثابتة أو متغيرة) من أصل هذه الموجودات وفوائدها. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمقدار الخسارة الائتمانية المتوقعة. كما ان البيع حادث عرضي استثنائي حصرا بالنسبة لهذا النموذج، كوجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الادارة المالية. اما تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (FVOCI) (نموذج او نماذج الاعمال للأدوات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات المالية النقدية والتعاقدية والبيع، ويتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الشراء.

تصنيف الموجودات المالية وفقا للمعيار IFRS 9: ينبغي على الوحدة الاقتصادية ان تصنف الالتزامات المالية وفقا للمعيار بشكل عام بالتكلفة المطفأة، وفي حال اختيارها نموذج القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر يتوجب في هذه الحالة ان يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الارباح والخسائر اما التغيرات الناتجة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بتلك الالتزامات للوحدة الاقتصادية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الاخر ولا يعاد ترحيلها الى قائمة الارباح والخسائر حتى لو تم التخلص من هذه الالتزامات (BOD, 2019: 34)

اعادة تصنيف الموجودات والالتزامات المالية وفقا للمعيار IFRS 9: ان تصنيف الموجودات والالتزامات المالية ضمن نطاق المعيار IFRS 9 يخضع الى الشروط التي تسمح بإعادة تصنيفها وذلك لان اعادة التصنيف يتطلب تغيير في نموذج الأعمال التي قد تكون نادرة جدا الحدوث. , مع ذلك فانه عندما تغير الوحدة الاقتصادية نموذج أعمالها لإدارة موجوداتها المالية، يمكن إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة وفي هذه الظروف النادرة، يمكن للوحدة الاقتصادية ان تعيد تصنيف موجوداتها المالية ما بين القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة (ACCA DiplFR, 2021: 186).

مفهوم جودة الأرباح: لقد تعددت مفاهيم جودة الارباح وفق الادبيات والدراسات المختلفة ولكن كانت النظرة الى جودة الارباح في الفكر المحاسبي تتمثل في منظورين مختلفين (شعبان، 2021: 107)، يشار الى الاول من منظور فائدة القرار، اما الثاني من ومنظور اقتصادي. حيث ان المنظور الاول يركز على فائدة اتخاذ القرار حيث كان اول من قدم مفهوم جودة الارباح (OGlove) الذي كتب في التقارير الاستشارية الاستثمارية بأن جودة الارباح هي التي تتصف بالاستمرارية الا انه لم يحدد مفهوم خاص بها، ثم بعد ذلك استخدم مجلس المعايير المحاسبي الامريكي FASB مصطلح جودة الارباح بشكل صريح لوصف مضامين الارباح الحالية للتنبؤ بها في المستقبل في المعيار (132). اما من حيث وجهة النظر الاقتصادية يعكس هذا المنظوران جودة الارباح بأنها تتحق من خلال مدى التقارب بين المفهوم المحاسبي والاقتصادي للدخل بالاعتماد على مفهوم المحافظة على راس المال كمدخل لقياس الدخل.

ويرى الباحثان ان اقتراب الارباح من المفهوم الاقتصادي للربح لا يمكن ان يعكس اداء الوحدة الاقتصادية الحقيقي وذلك لان الربح الاقتصادي يعبر عن الفرق ما بين الموجودات اول واخر المدة في لحظة معينة وبالقيمة العادلة ولكن في حال كانت الظروف التضخمية فان هذا الدخل لا يعكس اداء الوحدة الاقتصادية بسبب تغيير اسعار الصرف، وايضا لا يتوافق مع المبادئ والمعايير المحاسبية كونها تعتمد على القيمة العادلة بدلا التكلفة التأريخية (Saleh et al., 2020: 33).

اهمية جودة الارباح والجهات المتهمة بها: ان التقارير المالية بشكل عام والقوائم المالية خصوصا تعتبر الاكثر فاعلية في تحقيق وظيفة الاتصال المحاسبي ما بين الوحدة الاقتصادية والمستفيدين منها، حيث يتم من خلالها توفير المعلومات المختلفة عن الوحدة الاقتصادية، وبالتالي فان قرارات الوحدة الاقتصادية تبنى على معلومات الارباح تبعا لاختلاف مستخدمين القوائم والتقارير المالية، وينظر المساهمون الى الارباح كمقياس لأداء المدراء ومنحهم المكافأة، في حين المقترضين يعتمدون على الارباح من اجل تقييم استثماراتهم من خلال ما تحتويه الارباح الحالية من قدرة تبؤية باستمرار الارباح في الفترات القادمة الا ان الاعتماد على قيم الارباح من دون الاخذ بنظر الاعتبار ما هي العوامل التي سوف تؤدي الى تخفيض مستوى جودة الارباح يؤدي الى اتخاذ قرارات تركز على كمية الارباح وليس على جودتها. وكما يعد استمرار الارباح في المستقبل دليلا على جودتها، حيث يشير انخفاض نسبة المستحقات في الارباح مؤشرا على جودة الارباح، وتستمد جودة الارباح اهميتها من اهمية الارباح نفسها للوحدة الاقتصادية إذا ان الارباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية تعتبر من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات الأخرى (الاضم، 2014: 28). ومن اهم العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية للمستثمرين والتي

تأخذ جودة الارباح من عدة زوايا مختلفة وفقا لمستخدمي القوائم المالية وعلى النحو التالي (حسن، 2020: 39):

1. تعتبر مؤشر اساسي لتقييم جودة الارباح في الوحدة الاقتصادية، حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين جودة الارباح ونظام المحاسبي ومدى التزامه بتطبيق المعايير المحاسبية.
2. تنظيم العلاقة ما بين الدائنين والمقترضين والوحدة الاقتصادية مستقبلا من خلال معرفتهم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها.
3. تمثل اهم المصادر بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين من وذلك من اجل تقييم اداء ومخاطر الوحدة الاقتصادية.
4. تعتبر من المدخلات المهمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها من القرارات الاخرى التي تستخدم في الدراسات التنبؤية لأداء الوحدة الاقتصادية.

التزام ادارة الوحدة الاقتصادية بتحقيق الارباح تتسم بالاستمرارية العالية وبقدرة تنبؤية جيدة مما يشير الى وجود علاقة بين جودة الارباح وادارة الوحدة الاقتصادية.

المحور الثالث: قياس تطبيق معياري الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 وتأثيره في جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة

يتناول الباحث في هذا المحور قياس متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) وفق النماذج المحددة وكما يلي:

اولاً. قياس متغيرات البحث:

أ. **المتغير المستقل (مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9):** ولقد اعتمد الباحث لتحديد المتغير المستقل مخصصات خسائر القروض والتي اشارت اليها الدراسات (عبد الجليل، 2021: 562) (الهندي، 2015: 67) الواردة في التقارير السنوية للمصارف عينة البحث من الفترة (2012-2016) والمعدة وفق اللائحة الارشادية الصادرة عن البنك المركزي وفق معيار IAS 39، اما بعد تطبيق المعيار IFRS9 للفترة (2017-2021) فقد اعتمد الباحث على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المعدة بموجب نموذج ECL، والجدول (1) يوضح مخصصات الخسائر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS 9.

الجدول (1): مخصصات خسائر القروض قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9 (المبالغ بالملايين)

المصرف	مخصصات خسائر القروض (LLP)									
	مخصصات خسائر القروض وفق اللائحة الارشادية					مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار IFRS 9				
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مصرف الاهلي العراقي	4,640	7,533	19,167	23,651	18,332	27,113	11,283	17,652	21,460	28,270
مصرف التجاري العراقي	9,177	9,177	9,149	10,545	10,973	10,973	9,461	9,971	10,806	11,213
مصرف عبر العراق	4,920	4,920	4,930	4,920	6,236	4,386	3,863	6,152	6,157	9,947
مصرف المنصور للاستثمار	5,216	6,545	10,262	15,259	15,437	14,606	11,444	15,707	14,479	9,195
مصرف بغداد	17,000	17,000	17,000	30,000	28,107	31,887	30,223	30,939	42,851	62,617

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد البيانات المالية بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/9/2022); Vol. 18, No. 59, Part (2): 48-67
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.59.2.4

ب.قياس المتغير التابع (جودة الارباح): يتمثل المتغير التابع لهذه الدراسة بجودة الارباح لمصارف عينة البحث، وقام الباحث باستخدام تصنيف Francis لقياس جودة الارباح بالاعتماد على مقياسين هما (ممارسة ادارة الارباح والتحفظ المحاسبي).

لأجل قياس جودة الارباح في المصارف العراقية الخاصة تم اختيار مجموعة من المعادلات الرياضية الخاصة بقياس جودة الارباح وكما يلي:

1. انموذج المستحقات الكلية (Jones 1991) والمعدل من قبل (Dechow et al., 2002) لاحتساب ممارسة ادارة الارباح.

$$TACC_{i,t} = ONI_{i,t} - OCF_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \beta_1(1/A_{i,t}) + \beta_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \beta_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + e_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$NDACC_{i,t} = \beta_1(1/A_{i,t-1}) + \beta_2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t})/A_{i,t-1} + \beta_3 PPE_{i,t}/A_{i,t-1} + e_{i,t} \quad \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$DACC_{i,t}/A_{i,t-1} = (TACC_{i,t}/A_{i,t-1}) - (NDACC_{i,t}/A_{i,t-1}) \quad \ldots\ldots(5)$$

الجدول (2): نتائج ممارسة ادارة الارباح لمصارف عينة البحث للفترة (2012-2021)

المصرف	السنوات	المستحقات غير الاختيارية NDACC	المستحقات الاختيارية بالقيمة المطلقة	الوسط الحسابي	ادارة الارباح
مصرف الاهلي العراقي	2012	0.011400638	(0.2245)	0.5918	0
	2013	0.652124764	(0.0204)		0
	2014	0.010325865	0.1878		1
	2015	5.309526234	0.9670		0
	2016	0.193900938	(0.0415)		0
	2017	(0.013875654)	(0.0024)		0
	2018	0.159646017	0.0051		0
	2019	(0.018801219)	0.0041		0
	2020	(0.040121517)	0.0462		0
	2021	(0.020136286)	(0.0033)		0
مصرف التجاري العراقي	2012	(4.643599892)	(9.7639)	(1.2295)	1
	2013	1.754474985	6.0122		1
	2014	(0.904728562)	(8.4456)		1
	2015	0.977418869	0.0398		0
	2016	0.003442719	(0.0500)		0
	2017	0.013680009	(0.0275)		0
	2018	(0.112915637)	0.0943		0
	2019	0.007682232	(0.0314)		0
	2020	0.069132255	(0.0783)		0
	2021	0.095823833	(0.0443)		0

المصرف	السنوات	المستحقات غير الاختيارية NDACC	المستحقات الاختيارية بالقيمة المطلقة	الوسط الحسابي	ادارة الارباح
مصرف عبر العراق	2012	0.908711121	6.9252	0.5239	1
	2013	(0.021226665)	(0.6610)		1
	2014	(0.398932838)	(0.3001)		0
	2015	(0.084726432)	(0.0489)		0
	2016	0.853893179	(0.8187)		1
	2017	0.160872744	(0.0330)		0
	2018	(0.012629037)	0.0149		0
	2019	0.003085988	(0.1030)		0
	2020	(0.002847844)	0.0670		0
	2021	(0.415643760)	0.1966		0
مصرف المنصور الاستثماري	2012	0.017276480	(0.5944)	(0.0511)	1
	2013	0.003461628	(0.5694)		1
	2014	0.000952900	(0.0740)		0
	2015	0.007637694	(0.0282)		0
	2016	0.231441103	0.1175		0
	2017	0.018550391	(0.1530)		0
	2018	0.024273291	(0.1243)		0
	2019	0.010622441	(0.0319)		0
	2020	0.026340841	0.1401		0
	2021	0.004186493	0.8065		1
مصرف بغداد	2012	(10.528225294)	(7.4172)	(0.8036)	1
	2013	(0.242538665)	(0.1904)		0
	2014	(0.036389178)	(0.0018)		0
	2015	0.239682199	(0.1960)		0
	2016	0.115011025	0.2406		0
	2017	0.046221829	0.0272		0
	2018	0.024048985	(0.0608)		0
	2019	0.061451322	(0.0344)		0
	2020	0.064698624	(0.2779)		0
	2021	0.089691186	(0.1253)		0

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد البيانات المالية بالاعتماد على التقارير السنوية لمصارف عينة البحث

ومن اجل تفسير النتائج التي توصل اليها الباحثان من خلال ما تم تقديمه في الجدول (2) يتضح لنا ما يأتي:

❖ إن مصرف الاهلي العراقي قد مارس ادارة الارباح ما قبل تطبيق المعيار IFRS 9 في عام 2017 وبالتالي انعكس على جودة الارباح بانخفاضها في هذه السنوات ما قبل التطبيق، اما بعد تطبيق

المعيار IFRS 9 اي في 2017 ولغاية 2021 فان المصرف لم يمارس ادارة الارباح وهذا سيكون لديه انعكاساً ايجابياً على ارتفاع جودة الارباح بشكل يتلائم مع النشاط المصرفي للمصرف.

- اما المصرف التجاري العراقي لوحظ من خلال الجدول (2) ان النتائج قبل تطبيق المعيار IFRS9 قد مارس المصرف ادارة الارباح وهذا انعكس بشكل سلبي على جودة الارباح للمصرف، في حين اظهرت النتائج بعد تطبيق المعيار IFRS 9 ان المصرف لم يمارس ادارة الارباح والتي من شأنه تؤدي الى ارتفاع جودة الارباح في المصرف.
- فيما اظهرت نتائج الجدول (2) لمصرف عبر العراق انه قد مارس ادارة الارباح قبل تطبيق المعيار IFRS 9، اما في 2017 بعد تطبيق المعيار IFRS 9 لم يمارس المصرف ادارة الارباح وهذا ينعكس على جودة ارباحه بالزيادة.
- ولقد اظهرت نتائج الجدول (2) بالنسبة لمصرف المنصور الاستثماري ممارسة ادارة الارباع في عامي 2012 و2013 قبل تطبيق معيار IFRS 9 ن اما بعد عام 2016 فأن المصرف قد مارس ادارة الارباح في 2021 وهذا ينعكس سلبا على انخفاض جودة الارباح في المصرف.
- اما مصرف بغداد فقد اظهرت النتائج في الجدول (2) انه قد مارس ادارة الارباح في عام 2012 اي قبل تطبيق المعيار IFRS 9، اما بعد عام 2016 فان المصرف لم يمارس ادارة الارباح بعد تطبيق المعيار IFRS 9 وهذا ينعكس بشكل ايجابي على جودة الارباح في المصرف.

ومن خلال ما ذكر يتضح للباحث ان مصرف الاهلي العراقي ومصرف عبر العراق ومصرف بغداد لم يمارسوا ادارة الارباح بعد تبني تطبيق المعيار IFRS 9، في حين مصرف التجاري العراقي ومصرف المنصور الاستثماري قد مارسوا ادارة الارباح بعد تطبيق المعيار IFRS 9 وهذا ينعكس على رقم الارباح الحقيقة في المصارف مما يجعل جودة ارباحها تنخفض.

واعتمد الباحثان على أنموذج القيمة السوقية الى القيمة الدفترية MTB والذي اعتمد من الدراسات (Jain & Rezaea, 2004) لقياس جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي لمصارف قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9 للفترة (2012-2021) وكما هو موضح في الجدول (3).

$$\text{Cons i,t:} \frac{MVi,t}{BVi,t}$$

Cons i,t: درجة التحفظ المحاسبي من (i) في نهاية السنة (t).

(MV i,t) Market Value: سعر اغلاق سهم للمصرف في السوق من (i) في نهاية السنة (t).

(BV i,t) Book Value: القيمة الدفترية للسهم للمصرف من الفترة (i) في نهاية السنة (t).

الجدول (3): درجة التحفظ المحاسبي وفق نموذج (Jain & Rezaea, 2004)

اسم المصرف	درجة ممارسة التحفظ المحاسبي قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 9											
	التحفظ المحاسبي قبل تطبيق IFRS 9					الوسط	التحفظ المحاسبي بعد تطبيق IFRS 9					الوسط
	2012	2013	2014	2015	2016	الحسابي	2017	2018	2019	2020	2021	الحسابي
مصرف الاهلي العراقي	1.02	0.80	0.83	0.92	0.82	0.88	1.02	1.05	1.66	1.00	1.01	1.15
مصرف التجاري العراقي	2.22	1.18	0.54	0.46	0.52	0.98	0.93	1.02	1.09	1.05	1.02	1.02
مصرف عبر العراق	0.85	0.83	0.94	0.89	0.62	0.83	0.62	0.63	0.65	0.64	0.93	0.69
مصرف المنصور للاستثمار	0.88	0.98	0.70	0.75	0.86	0.84	0.68	0.53	0.60	0.50	0.46	0.55
مصرف بغداد	0.79	0.88	0.85	1.09	0.80	0.88	1.04	1.04	0.98	1.02	1.05	1.03
الوسط الحسابي لكافة المصارف عينة البحث	1.15	0.93	0.77	0.82	0.72	4.41	0.86	0.85	1.00	0.84	0.89	4.44

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المصارف في سوق العراق للاوراق المالية.

ويتضح من خلال الجدول (3) ان نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم لكل مصرف من المصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث اظهرت النتائج في الجدول ان الوسط الحسابي ان درجة التحفظ المحاسبي قبل تطبيق المعيار IFRS 9 لجميع المصارف عينة البحث منخفضة وضعيفة بنسبة اقل من الواحد الصحيح. وكما يتضح ايضا من خلال النتائج اعلاه ان الوسط الحسابي للمصارف بعد تطبيق المعيار IFRS 9 لمصارف (الاهلي العراقي، مصرف التجاري العراقي، مصرف بغداد (أكبر من الواحد الصحيح وهذا يدل على ممارسة التحفظ المحاسبي ولتأكيد ذلك يلاحظ في الجدول (1) الذي يظهر فيه مخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معيار IFRS 9 قد ارتفع بشكل ملحوظ للمصارف الثلاثة بعد عام 2017. اما مصرف عبر العراق، ومصرف المنصور للاستثمار) لوحظ ان النتائج التي اظهرت الوسط الحسابي انها قد مارست التحفظ المحاسبي بنسبة اقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على انخفاض درجة التحفظ المحاسبي بعد تطبيق المعيار IFRS 9 وهذا يمكن ملاحظته ايضا من خلال مقارنته مع الجدول (1) لمخصصات خسائر القروض بعد تطبيق معيار IFRS 9.

ثانيا: اختبار الفرضيات

أ. **اختبار الفرضية الرئيسة الأولى** (لا يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح في المصارف العراقية الخاصة)

ولاختبار صحة هذه الفرضية (لا يوجد علاقة تأثير لتبني معياري الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح)، وعليه قام الباحث باختبار تأثير كل من المتغير المستقل (IFRS 9 متمثلا بمخصصات الخسائر الائتمانية بعد تطبيق المعيار) على المتغير التابع (جودة الارباح) المقاس وفق نموذج (ممارسة ادارة الارباح) المحددة من خلال بناء نموذج التالي:

$$EQ\ i,t\ E.M = \beta\ 0 + \beta 1\ ECL\ pro + e\ i,t$$

حيث ان:

EQ i,tE.M: جودة الارباح (وفق نموذج ممارسة ادارة الارباح)

ECL pro: مخصصات خسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9

e i,t: الخطأ العشوائي

يتضح من خلال الجدول (4) ان النتائج غير معنوية احصائياً حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة (0.253) وهي غير معنوية إحصائياً بمستوى الدلالة (0.05)، إذ بلغت قيمة p-value (0.773) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد عدم وجود دلالة احصائية معنوية لتأثير المتغير المستقل (IFRS 9) على المتغير التابع (جودة الارباح وفق مقياس ممارسة جودة الارباح)، وكما اظهرت النتائج قيمة معامل الارتباط (R) يساوي (0.15) وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بدلالة ممارسة الارباح منخفضة، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (2%) وهذا يدل على ان المتغير المستقل لا تفسر المتغير التابع، وان نسبة (97%) من التغيرات الحاصلة في جودة الارباح سببها عوامل اخرى.

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول (4) الخاص بالفرضية الرئيسية الاولى قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على (لا يوجد علاقة تأثير لتبني معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح في المصارف العراقية الخاصة).

الجدول (4): نتائج قياس تأثير معيار IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح

جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح				
المتغيرات	R	R^2	F-Value	القيمة الاحتمالية Sig
معيار IFRS 9	0.150	0.023	0.253	0.778

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي.

ويستنتج الباحثان من الجدول رقم (4) ان معيار IFRS 9 لم يخفض من ممارسة ادارة الارباح وبالتالي ترتفع جودة الارباح وانما العكس، ويمكن تبرير ذلك ان المعيار IFRS 9 قد ركز بشكل اساسي لتوفير مخصصات كافية لمواجهة التقلبات الاقتصادية التي قد تواجه المصارف.

ب. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية (لا يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة.)

ولاختبار صحة هذه الفرضية (لا يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي)، وعليه قام الباحث باختبار تأثير كل من المتغير المستقل (IFRS 9 متمثلا بمخصصات الخسائر الائتمانية بعد تطبيق المعيار) على المتغير التابع (جودة الارباح) المقاس وفق نموذج (ممارسة التحفظ المحاسبي) المحددة من خلال بناء نموذج التالي:

$$EQ\ i,t_{CONS} = \beta\ 0 + \beta 1\ ECL\ pro + e\ i,t$$

حيث ان:

EQ i,tCons: جودة الارباح (وفق نموذج ممارسة التحفظ المحاسبي)

ECL pro: مخصصات خسائر الائتمانية بعد تطبيق معيار IFRS 9

e i,t: الخطأ العشوائي

يتضح من خلال الجدول (5) ان النتائج معنوية احصائياً حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة (12.348) وهي معنوية إحصائياً بمستوى معنوية (0.05)، إذ بلغت قيمة p-value (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود معنوية احصائية لتأثير المتغير المستقل (IFRS 9) على المتغير التابع (جودة الارباح وفق مقياس ممارسة التحفظ المحاسبي). وكما اظهرت النتائج قيمة معامل الارتباط (R) يساوي (0.73) وهذا يدل على ان العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع بدلالة ممارسة الارباح جيدة، في حين بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (53%) وهذا يدل على ان المتغير المستقل تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان نسبة (57%) من التغيرات الحاصلة في جودة الارباح سببها عوامل اخرى.

ومن خلال النتائج الواردة في الجدول (5) الخاص بالفرضية الرئيسية الثانية رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على (يوجد علاقة تأثير لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 9 على جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي في المصارف العراقية الخاصة.).

الجدول (5): نتائج قياس تأثير معيار IFRS 9 جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي

جودة الارباح بدلالة ممارسة التحفظ المحاسبي				
المتغيرات	R	R^2	F-Value	القيمة الاحتمالية Sig
معيار IFRS 9	0.727	0.529	12.348	0.001

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على نتائج البرنامج الاحصائي.

ويمكن تفسير ذلك ان زيادة المخصصات بشكل عام يعد اسلوبا متحفظا فكلما زاد حجم المخصصات فأن هذا يشير الى زيادة درجة ممارسة التحفظ في المصرف وهذا يتطابق مع البيانات الواردة في الجدول (29)، اذ ان المعيار IFRS 9 يتطلب احتساب مخصصات الديون بناءا على التنبؤ او التوقع بحدوث التعثر او عدم قدرة السداد بالاعتماد على توقعات ومتغيرات اقتصادية وهذا بدوره ينعكس على جودة الارباح في المصارف من خلال المخصصات التي يكونها المعيار IFRS 9 وهي عملية تحتاج الى خبرات كافية للإيفاء بها.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان التصنيف والقياس وفق المعيار IFRS 9 يعتمد بشكل اساسي على نموذج الاعمال والخصائص النقدية المتبعة من قبل المصارف عند يكون طرفا بموجب ارتباط تعاقدي، وهذا عكس ما جاء به سابقا المعيار IAS 39 والذي يعتمد على مجموعة من التصنيفات المعقدة وغير الواضحة والتي تعتمد على نية (قصد) الادارة في ادارة موجوداتها المالية.
2. ان اصدار المعيار يعتبر نقطة تحول مهمة في مهنة المحاسبة وذلك لأنه اعتمد بشكل اساسي على القيمة العادلة في القياس بالنسبة للأدوات المالية مع السماح في بعض الحالات باستخدام التكلفة المطفأة، وذلك من اجل توفير معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة في القوائم والتقارير المالية.
3. يساهم نموذج ECL لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار IFRS 9 لجميع الادوات المالية بدلا من عدة نماذج معقدة كما كان وفق المعيار IAS 39 في امكانية المقارنة للأدوات المالية التي تمتلك نفس الظروف (حيث أخذ بنظر الاعتبار الاحداث التأريخية والحالية والمستقبلية في تحسين الابلاغ عن الادوات المالية).
4. ان التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار IFRS 9 الصادرة عن البنك المركزي العراقي غير كافية لتكون دليل لتطبيق المعيار وذلك كون المعيار يحتاج الى تعليمات ارشادية واضحة تمكن مستخدميها من اتباعها.
5. ان تطبيق المعيار IFRS 9 قد ازداد في السنوات الاخيرة للمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك بسبب سياسة البنك المركزي المتشددة اتجاه تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بشكل عام.
6. مازالت المصارف العراقية الخاصة تعاني من نقص او عدم معرفة من قبل الكوادر المؤهلة والمتمكنة لتطبيق المعيار IFRS 9 بالرغم من مرور أكثر من 6 سنوات على إلزام تطبيقه من قبل المركزي العراقي.
7. ان معيار IFRS 9 لا يؤثر على جودة الارباح بدلالة ممارسة ادارة الارباح في المصارف العراقية الخاصة، وهذا ما اشارت اليه النتائج الاحصائية بأنه لا توجد علاقة تأثير بين المستقل والتابع وهذا لا يتفق مع دراسة (عبد الجليل،2021: 550)، ويعود السبب الى ان معيار IFRS 9 لم يخفض من ممارسة ادارة الارباح وبالتالي ترتفع جودة الارباح وانما العكس.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب على المصارف ان تصنف وتقيس الادوات المالية عند تطبيق المعيار IFRS 9 بالاعتماد على نموذج الاعمال وبما يتلائم مع الإستراتيجية المتبعة من قبل ادارة المصرف.

2. ضرورة قيام المصارف العراقية الخاصة قياس الجدارة الائتمانية بالنسبة للعملاء عند منح الائتمان مع الاخذ بنظر الاعتبار تأثير نموذج قياس الخسائر الائتمانية ECL وفقا لمتطلبات المعيار IFRS 9 على تصنيف المحفظة المصرفية وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خسائر انخفاض قيمة الادوات المالية.
3. يجب على المصارف العراقية الخاصة ادراج جميع الادوات المالية التي تخضع لنموذج الخسائر الائتمانية ضمن المراحل الثلاث لتعكس الجودة الائتمانية للمصرف.
4. يجب تقدير المؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل يعكس الواقع الحقيقي عند تطبيق اسلوب احتمالية التعثر لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث ان هذه المؤشرات تعتمد على مؤشرات البنك المركزي العراقي وتأريخ التعثر في المصرف نفسه وغيرها.
5. يجب على المصارف العراقية الخاصة ان تسعى الى تصنيف نفسها ائتمانياً لدى الوكالات العالمية للتصنيف وذلك له دور كبير في تعزيز مكانتها ومدى إمكاناتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستثمرين والمودعين والمقترضين وغيرهم.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الاضم، ميسم جهاد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الارباح- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة، رسالة الماجستير، جامعة الشرق الاوسط - كلية الاعمال، 2014.
2. التقارير السنوية الصادرة عن المصرف الاهلي العراقي للمدة من 2012 - 2021.
3. التقارير السنوية الصادرة عن المصرف التجاري العراقي للمدة من 2012 - 2021.
4. التقارير السنوية الصادرة عن مصرف المنصور للاستثمار للمدة من2012 - 2021.
5. التقارير السنوية الصادرة عن مصرف بغداد للمدة من 2012 - 2021.
6. التقارير السنوية الصادرة عن مصرف عبر العراق الاستثماري للمدة من 2012 - 2021.
7. حسن، غادة بشير، سياسات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة الارباح المحاسبية- دراسة ميدانية على عينة المصارف السودانية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
8. حسونة، محمد لطفي، المعالجات المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39)/ دراسة مقارنة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة _ جامعه عين الشمس، المجلد 11، العدد 4،2017
9. حميدات، جمعة، خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، منهاج خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية، الاردن،2019.
10. رشيد، حسنين سالم، اعداد القوائم المالية على وفق المعيار الدولي للإبلاغ المالي (9) وتأثيره في التصنيف الائتماني للوكالات العالمية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 56، 2020.
11. شحاته، محمد موسى، انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS 9) ومقررات بازل III على التصنيف محفظة القروض المصرفية " مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرفية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد1، العدد 1، 2019.

12. شعبان احمد راند، دشلي، كمال، انعكاسات جودة الارباح في الاداء التشغيلي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 15، 2021.
13. شيخي، بلال، الرجى، منصور ناصر، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية (IFRS9\IAS) والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS9) وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد الاول، العدد الاول، 2016.
14. الشيمي، عبد الرحمن علاء، المنصوري، ابراهيم علي عبدالله، المعيار الدولي التاسع للتقرير المالي (IFRS9) واثره في حساب زكات الدين بالمصاريف الاسلامية بالأمارات، دراسة فقهية تحليلية، مجلة البحوث العالمية والدراسات الاسلامية، المجلد 13، العدد3، 2021
15. عبد الجليل، حسن، دور الشفافية في ترشيد التقديرات المحاسبية لمخصص خسائر القروض في البنوك التجارية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد 2، 2021.
16. متعب، محمد شفيق، تأثير تطبيق معيار الادوات المالية IFRS 9 على برنامج وتقرير مراقب الحسابات، رسالة ماجستير، جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد، 2021.
17. محمد، صائب سالم، المشهداني، بشرى نجم عبد الله، قياس مستوى تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية المستندة الى مدخل الاصل – الالتزام في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 56، 2020.
18. محمد، صلاح علي، حامد، محجوب عبد الله، دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسة الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد9، الجلد 1، 2017.
19. هاشم، صدام كاطع، حسين، ازهار حسن، تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقة، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الاول، العدد الاول، 2020
20. الهندي، طارق، استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصص خسائر القروض، لتقييم ممارسات ادارة الارباح- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية-رسالة ماجستير- جامعة تشرين، 2015.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. BPP Learning Media, (2021), ACCA Diploma in International Financial Reporting, 2021.
2. Dechow, Patricia M., and Catherine M. Schrand. Earnings Quality. Research Foundation of CFA Institute, 2004
3. Deloitte, IFRS 9: Financial Instruments – high level summary,2016.
4. Disle, Charlott, Stéphane Perier, Nathalie Gonthier-Besacier, And Philippe Protin. Business Model and Financial Reporting: How Has the Concept Been Integrated into The Ifrs Framework? Accounting Auditing Control, V 22, No. 1, 2016.
5. Engelmann, Bernd, and Ha Pham, Measuring the Performance of Bank Loans under Basel II / III and IFRS 9 / CECL.” SSRN Electronic Journal, 2020.

https://doi.org/10.2139/ssrn.3589401

6. Ernst & Young (EY), Impairment of financial instruments under IFRS 9,2014.
7. European Financial Reporting Advisory Group (‘EFRAG), IFRS 9 Financial Instruments-Classification and Measurement – Post-implementation Review, 2022.
8. Gope, Arjun. “Classification and Measurement of Financial Instruments: IFRS 9, International Journal of Creative Research Thoughts 6, no. 1 (2018).
9. IFRS Advisory, BDO. “IFRS IN PRACTICE IFRS 9 Financial Instruments, 2019
10. IFRS Advisory, BDO. “IFRS IN PRACTICE IFRS 9 Financial Instruments, 2019.
11. Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, and Terry D. Warfield. Intermediate Accounting: IFRS Edition. John Wiley & Sons, Inc., 2020.
12. Koppeschaar, Z. R., J. Rossouw, Van Wyk H A., Papageōrgiou Kōstas A., C. Smith, and A. Schmulian. Introduction to IFRS. LexisNexis, 2019.
13. Saleh, Isam, Malik Abu Afifa, And Fares Alsufy. “Does Earnings Quality Affect Companies’ Performance? New Evidence from The Jordanian Market.” The Journal of Asian Finance, Economics and Business 7, No. 11 (2020).
14. Novotny-Farkas, Zoltán. “The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability.” Accounting in Europe Vol 13, no. 2 ,2016. (https://doi.org/10.1080/17449480.2016.1210180.
15. Pwc, A look at current financial reporting issues, IFRS 9: Classification and measurement,2014.
16. Rezaee, Zabihollah, and Pankaj K. Jain. “The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism. SSRN Electronic Journal, 2004. https://doi.org/10.2139/ssrn.554643